

# في شروط التفلسف الرشدي نحو استراتيجية "الدلالة المنفصلة" وآلياتها

يوسف بن عدي  
باحث مغربي



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

## تقديم عام:

يعتبر كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" من أهم الكتب الإلهية والعقدية التي ألفها ابن رشد الحفيد(ت.1198م) بجانب نصين رفيعين، هما: "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة"، و"تهافت التهافت". وقد وقع نظرنا على دراسة "فصل المقال" من خلال رؤية دلالية - فلسفية تتأسس على "نظرية التأويل"، و"نظرية الاشتراك في الاسم" التي قلما حظيت باهتمام الباحثين والدارسين من العرب المعاصرين.

من المعلوم أنّ حضور كتاب "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" في المنظومة الرشدية هو حضور ثانوي، باعتبار أنّ مضامين الكتاب هي مضامين "وظيفية" و"دفاعية"، حيث تتجلى في عملية التوفيق بين الحكمة والشريعة عن طريق البحث عن مشروعية التفكير الفلسفي في الملة الإسلامية، حتى أقرّ نفر من الباحثين المحدثين أنه كتاب غير برهاني. وذلك إذا ما تمّت مقارنته بمصنفات من قبيل كتاب: "تفسير ما بعد الطبيعة" و"الشرح الكبير لكتاب النفس" و"تلخيص السفسطة"... إلخ، والتي لا يشكّ المتفلسف العربي في احتوائها على مضامين أنطولوجية وميتافيزيقية هائلة.

من المؤكد أنّ كتاب "فصل المقال" يتميز بمضامين فلسفية تتطلع إلى مجارة فكر الحداثة اليوم وتحولاته في ميادين الإقناع والحجاج والتدليل، وذلك متى أخرج المتفلسف العربي فكره من الإشكالية التقليدية: التوفيق بين الحكمة والشريعة التي أضحت العنوان الرئيس لذلك النص، نحو رؤية دلالية-استشكالية، تستند إلى التأويل كاستراتيجية تتطلع إلى ترسيخ "الدلالة المنفصلة" في الثقافة العربية كإمكانية من إمكانيات إعادة قراءة نصوص فلاسفة الإسلام.

ومن هنا يجدر بنا الكلام عن بعض التصورات التي راهنت في قراءة قضايا وإشكاليات "فصل المقال" في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" على مداخل معرفية وإيديولوجية متباينة: التاريخية والمنطقية (الاستنباطية) الاستيمولوجية... والتي كانت تروم بيان الخط الفاصل في المنظومة الرشدية بين الخطاب الجدلي (السفسطائي) والخطاب البرهاني (اليقيني)، وهو فصل يحتاج إلى كثير من التدقيق والنظر.

وبهذا، فقد ارتأينا التلميح دون التفصيل لبعض التصورات أو المنظورات التي أشرنا إليها أعلاه. وذلك بغرض بيان مدى أهمية القراءة الدلالية (التواطؤ/التشكيك...) لمضامين ومقولات كتاب: "فصل المقال"... حتى صرنا نقرّ بأنّ فصل المقال هو كتاب في الإقناع والحجاج (Argumentation)، وهو مؤشر فلسفي واضح على أحقية الخطاب الفلسفي بصفة الحجاج- كما يقول طه عبد الرحمن- من صفة البرهانية الصناعية.

كما أنه من الواضح، أننا لا نسعى سعياً جاداً في بيان نقاط الاختلاف والتشابه بين التصورات التاريخية والمنطقية والنقدية (الإبستمولوجية)... لأن ذلك يتجاوز هذه الصفحات، إن لم نقل إن الأمر يحتاج في هذا المعرض إلى كتاب مستقل.

## أولاً: من إشكالية التوفيق بين الحكمة والشريعة إلى النظر في الدلالة كتأويل

لا يخفى على ذي بصيرة أنّ النصوص الفلسفية الإسلامية القديمة تزخر بنظرية مكتملة في الدلالة، لكنها نظرية مبعثرة تستلزم من المتفلسف العربي اليوم إخراج مفاهيمها ومضامينها، بل قل إعادة ترتيب مقولاتها وبيان طرائق استثمارها وتشغيلها هنا وهناك. ولعل تلك النظرية المشار إليها مبنوثة في قصائد المتصوفة وأقوال الفلاسفة وعبارة المناطقة مقول المتكلمين.. إنها نظرية ذات منحى فينومينولوجي عربي قديم.

وهكذا نقول، إنّ من أهم المقالات التي انكبّت على قراءة كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" لأبي الوليد بن رشد هي كالتالي:

أ- **المقالة التاريخية:** وهي التي تستلهم شروط الصراع السياسي والثقافي والمذهبي (الإيديولوجي) في عصر الدولة الموحدية التي عرفت في أواخر حياتها سيطرة فقهاء التقليد والاتباع على مقاليد السلطة السياسية، ممّا أسفر عنه انتشار دعاوى تحريم النظر في كتب القدماء وعلومهم، وهو الأمر الذي عرض ابن رشد للنكبة على حد تعبير محمد عابد الجابري.

والملاحظ هنا، أنّ هاجس تلك المقالة التاريخية هو تقريب ملابسات ودواعي كتابة "فصل المقال..." ومحاولة ربطه بأحداث تاريخية ومجتمعية محددة من دون النظر إلى دور أفكار فيلسوف قرطبة في سياق صيرورة تبلور العقل النهضوي الغربي الحديث.

ب- **المقالة الإيديولوجية-السياسية:** وهي التي تندفع بقوة رهيبية إلى عملية تصنيف التيارات والأفكار إلى نمطين متصارعين على الدوام، وهما: نمط الفكر العقلاني (بمعنى العلمنة) الذي يرفع لواء التنوير والتحديث ضدّ كل أشكال التخلف والارتداد، ومن البيّن أنّ هذه النزعة العقلانية قد أسهمت في تبني نماذج فكرية وفلسفية من التراث العربي لرعايتها واستلها مكنوناته المشرقة، ومنهم: ابن رشد. وأمّا النمط الثاني، فهو الفكر اللاعقلاني الذي يمثل بامتياز النزعات "السلفية" الدينية التي تعمل على بعث الماضي العربي-الإسلامي، والعمل على فرضه على هدير الواقع وتحولاته، وهو الفكر الذي تجلّى في المنظومات التقليدية أو محاولات في طرح استشكال القدامة والحدثة أو العلم والمدنية أو الدين والعقل...

من هنا دأب بعض المثقفين العرب على التخندق الفكري والإيديولوجي في دائرة التيار الحدائثي-التمدني مع كل من فرح أنطون، وقبله أرنست رينان، باعتبارهما من دعاة الحدائث والعلمنة (العقلانية) في مواجهة الخطاب الإصلاحية الماضي عند كل من جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده وبعده محمد رشيد رضا... من هنا كان السجال الشهير بين فرح أنطون ومحمد عبده مناسبة لاستحضار فلسفة ابن رشد و الرشدية في إطار دفاع كلا الطرفين عن مشروعية العقل والعلم والتقدم في معرض المدافعة الإيديولوجية.

كما لا يفوتنا - في هذا السياق- التلميح إلى مزلق القراءة الماركسية لأفكار ابن رشد، باعتبارها تدلّ على العقلانية المادية ضدّ الهيمنة الدينية والسياسية السائدة، بل أكثر من ذلك، ذهب الفكر الماركسي إلى استثمار مقولات رشدية في اتجاه مغلوطة، مثل: العقل الهيلولاني (المادي) والمادة العاقلة... على أساس أنها تعبر بقوة عن الصراع الإيديولوجي أو الطبقي على وجه العموم.

ومن المعلوم أنّ بعض الكتابات في العقود الماضية، تدلّ على مبالغة كبيرة في الإعلاء من شأن النزعة العقلانية الرشدية من دون شرط أو قيد، ومنها: كتاب "المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد" (محمد عمارة)، وإن كان الرجل قد تخلى عن ذلك نحو دائرة الانبعاث الحضاري الإنساني.

**ج- أما المقالة المنطقية (النظر في الآليات) مع طه عبد الرحمن؛ فقد قامت بتقريب الفلسفة الرشدية من خلال النظر في الآليات المفهومية والآليات التقريرية. إذ اعتبر الكاتب أنّ ابن رشد وظّف "آلية التقلب" التي أدت إلى التناقض، ومقتضيات الخطاب البرهاني الذي "لا يمكن أن يقبل من الألفاظ إلا ما كان متواطئاً؛ أي يدلّ على أفراده بمعنى واحد مشترك بينها جميعاً<sup>1</sup>. كما وظف كذلك "آلية المقابلة" في المقابلة بين العامة والخاصة، والمقابلة ما بين الظاهر والباطن، وما بين العلم والعمل. يقول طه عبد الرحمن: "إنّ ابن رشد يتوسّل بآلية المقابلة ليؤدّ علاقات تعارضية بين الألفاظ تتزايد على قدر تزايد الأوصاف المنفية عن أحد الضدين والمثبتة للآخر، كما أنه لم يفته أن ينشئ علاقات تماثلية بنقل أوصاف أحد المثليين إلى الآخر، كما نقل أوصاف العارف الصوفي إلى أوصاف الفيلسوف ونقل أوصاف الباطن إلى أوصاف البرهان"<sup>2</sup>.**

<sup>1</sup> - عبد الرحمن (طه)، كتاب: "تجديد المنهج في تقويم التراث"، الناشر: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، ص 153

<sup>2</sup> - المرجع ذاته، ص 155

\*- "وعلى هذا يكون ظهور المقابلة في الخطاب الفلسفي دليلاً على قيامه بشرط الوصل؛ فالخطاب الموصول هو ما كان أخذاً بأسباب حية تجمع بينه وبين المجال الطبيعي، وتجمع بينه وبين المجال التداولي، فكل خطاب موصول أقوى تبليغاً وأشدّ تأثيراً، لأنه أعرف بالمخاطب ظروفه وأحواله وأقرب إلى إدراك سبل الصواب إن جلباً أو دفعاً. وأما الخطاب الفلسفي المفصول، فيظل متخبطاً لا يدرك إلى عقل المخاطب طريقاً ومتعثراً لا يدري إلى اتصال مقصوده سبيلاً، هذا على تقدير إمكان تحصيل المقصود النافع من غير الوصل الطبيعي فضلاً عن الوصل التداولي" راجع ص156 من المرجع المذكور أعلاه.

وينجم عن هذا أنّ نقد طه عبد الرحمن لآليات تفكير ابن رشد امتدت إلى تفويض الآليات التقريرية المتمثلة في آليات التعريف وآليات الادعاء<sup>3</sup>، وهو نقد يطلب من القارئ اليوم إمعان النظر فيه وتقليبه على وجوه مختلفة في إطار مشروع فقه الفلسفة.

د- وأما **المقالة الإبستمولوجية** التي يمثلها محمد عابد الجابري، فقد تمكنت من قراءة "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" لأبي الوليد بن رشد قراءة عقلانية منفتحة على التطور المعرفي الحديث، ممّا أفسح لها المجال للنظر في أساسيات المعرفة وطرائق اشتغالها، أو بعبارة أخرى الحفر في أصول المعرفة ونظمها. يقول الجابري في هذا المضمار: "لقد انساق الجميع مع الدعوى القائلة إنّ ابن رشد يوفق بين الدين والفلسفة" (...). والحق أنّ مقصد ابن رشد كان شيئاً آخر على توافق وعدم تعارض الشريعة الإسلامية مع الفلسفة. وهذا غير "التوفيق" ولكنه يركز على قضية أساسية عنده، وهي أنّ التعارض قائم فعلاً بين الخطاب البرهاني الذي تعتمده الفلسفة والخطاب الجدلي السفسطائي الذي اعتمده الفرق الكلامية التي لم يكن هدفها بناء الحقيقة، وإنما التأثير في الخصم وهدم آرائه ومعتقداته. وهذا أدى إلى تشتت شمل الأمة وإلحاق الأذى بالشريعة والحكمة"<sup>4</sup>.

ويتولد عن هذا أنّ نظرة الإبستمولوجي إلى وظائف الدين والمجتمع في تاريخ الإسلام تختلف عن نظرة السوسيولوجي والأنثروبولوجي والمنطقي.... وذلك من حيث اندفاعه إلى الحفر المعرفي (الأركيولوجي) في بنايات الذهن العربية وأشكال اشتغالها نظمها المعرفية (البيانية والعرفانية والبرهانية) من أجل إبراز عوائقها الذهنية والإيديولوجية كشرط من شروط التفكير في النهوض العربي العقلاني المستنير.

## ثانياً: نظرية "الاشتراك في الاسم" ومشروعية القول الفلسفي

وبعد، فإنّ مرتكزات "المقالة الدلالية- الفلسفية" التي يمثلها الأستاذ محمد المصباحي، إنما تستحضر قوة الدلالة والاسم في تاريخ الفلسفة الإسلامية ودورها في إنشاء المذاهب والأفكار والتيارات.

وبهذا الاعتبار، فإنّ تقرير كتاب "فصل المقال.. لابن رشد - في نظر المصباحي- يندرج في سياق الممارسة الدلالية-الإشكالية التي تتأسس بطبيعة الحال على ألفاظ من المتواطئة أسماؤها ثم المتباينة أسماؤها والمترادفة أسماؤها، إذ أنّ التغافل عن هذا التصور الدلالي لدى الفارابي مثلاً يفضي إلى "المغالطات العظيمة

<sup>3</sup> - المرجع ذاته، راجع صفحات: 157 و158 و159 و160

<sup>4</sup> - ابن رشد (أبو الوليد)، كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال"، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 1997، ص 7 و8

\*- يقول الجابري أيضاً: "فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" و"الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة" وفي "تهافت التهافت" هي بلغتنا المعاصرة: قضية العلاقة بين الدين والمجتمع كما طرحت في التاريخ العربي الإسلامي إلى عهده، ص 8

- المرجع المذكور أعلاه.

التغليب"<sup>5</sup>. وذلك لأنه هو المحرك الأساس والفاعل الحقيقي في بناء الصروح الأنطولوجية والميتافيزيقية والإلهية، سواء في السياق الإغريقي أو الفلسفي العربي.

ولا مرأ في أنّ حجة الإسلام الغزالي قد اعتبر أنّ سوء فهم نظرية الدلالة (الاشتراك في الاسم والتشكيك ونظرية التقديم والتأخير...) وطرائق استثمارها وكيفيات اشتغالها يجعل الناظر في حيرة وارتباك لا نظير لهما. والبيّنة على ذلك، أنّ (أبا حامد) تحدّث عن هذه المسألة في معرض بناء تصور برهاني حقيقي عن مفهوم الحد الذي يقال بأنه يؤدي إلى تحصيل البرهان. يقول الغزالي: "اختلف الناس في حد الحد، فمن قائل يقول: حدّ الشيء هو حقيقته وذاته، ومن قائل يقول: حدّ الشيء هو اللفظ المعسر لمعناه على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل يقول: هذه المسألة خلافية ينصّ أحدّ الحدين على الآخر، فانظر كيف تخبّط عقل هذا الثالث"<sup>6</sup>.

والأهم من هذا كله أنّ الخلل في الحدّ يرتد، عند فقيه الظاهرية ابن حزم، إلى آفة تنازع خصمين يكثران الهراش؛ فأحدهما يريد معنى والآخر يريد معنى، "وهذا لا يقع إلا بين جاهلين أو جاهل وعالم أو سوفسطائيين أو سوفسطائي ومنطقي، ولا يقع أبداً بين عالمين منصفين بوجه من الوجوه، ولا يسلم من ذلك إلا من تميز هذه الصناعة وأشرف عليها وقوي فيها..."<sup>7</sup>.

ونخلص من هذا إلى أنّ فحص التصورات الدلالية (التناسب أو النسبة إلى شيء واحد... إلخ)، لدى فلاسفة الإسلام هو المنفذ الحقيقي والأصيل، لسبر أغوار الاستراتيجية الدلالية وآلياتها في الممارسة الفلسفية العربية.

غني عن البيان أنّ اختيار دلالة من الدلالات المشار إليها أعلاه هو اختيار فلسفي ومذهبي، بل هو محاولة من قبل المتفلسف العربي لتأسيس استراتيجية أو منظومة فكرية تعبر عن رؤيا للعالم (weltanschauung): للطبيعة والأنطولوجيا والإلهيات والأنثروبولوجيا (الإنسان).

ومعنى هذا أنّ الخطاب الفكري والفلسفي يراهن، وفق الاستراتيجية الدلالية على أحد الأمرين: إمّا الانسياق وراء الدلالة المتصلة ولو احقها، وإمّا الاندماج في مخطط الدلالة المنفصلة وآلياتها، وهو الأمر الذي يفضي إلى عملية تقبل الانعكاسات الفلسفية والنظرية ومصائر الاسم والمفهوم وتحولاتهما.

وإذا تبين هذا، فإنّ الأخذ بالدلالة المتصلة إنما هو ترسيخ أيّما ترسيخ للاعتقاد المعرفي في التنوع والتدرج والترتيب للاسم أو المفهوم الذي ينشد إلى مركزية عليّة أو مقولية (الجوهر). يقول الكاتب محمد المصباحي في هذا السياق: "وأما الدلالة المتصلة، والتي يعبر عنها بالخصوص موقف التشكيك في الاسم (...) سيسمح لنا بأن

<sup>5</sup>- الفارابي (أبو نصر)، كتاب: "الحروف"، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، دار المشرق، بيروت- لبنان، ص 71

<sup>6</sup>- الغزالي (أبو حامد)، كتاب: "محك النظر في المنطق"، تحقيق أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص 26

<sup>7</sup>- ابن حزم (الأندلسي)، كتاب: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، تحقيق أحمد فريد المزدي، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2003، ص 38 و37

نوع معانيه لتصل إلى عشر مقولات...<sup>8</sup> فعندئذ يكون لهذا التصور "الدلالي- الفلسفي" انعكاسات هائلة منها: مشروعية التفكير في علم الوجود العام (الأنطولوجيا)، وقيام الطبيعيات والعقلييات في منأى واستقلال عن مبحث الإلهيات<sup>9</sup>. فانظر كيف يستطيع الإنسان أن يتمتع بحريته واستقلاليته.

وأما الدلالة المنفصلة، فتتجلى في نظرية الاشتراك في الاسم والتأويل. ومفاد ذلك أنهما يتفقان على "النتائج النظرية التي تنعكس على تصوراتهم الفلسفية والعلمية التي تؤدي إليها النظرية الانفصالية للدلالة"<sup>10</sup>، ومنها: الإيمان بوجود جزئي ووجود متعال الذي أسفر عنه غياب "خطاب مستقل عن

الوجود وعن الطبيعة وعن الإنسان (...). مما يدفعنا إلى القول بأن ما هو ممكن في أفق الدلالة المنفصلة هو علم للإلهيات"<sup>11</sup>. وفي هذا الموضوع، انجلى هذا النوع من التفكير لدى الشيخ الرئيس ابن سينا "أطروحة فصل الماهية عن الوجود، وأطروحة عرضية الوجود بالنسبة للماهية".

ويتحصل ممّا تقدم، أنّ اختيار ابن رشد استراتيجية الدلالة المنفصلة في كتابه: "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" لها من الدوافع والأسباب ما يجعلنا نتساءل عن المسافة التي وضعها أبو الوليد مع المسلك التشكيكي (نظريات النسبة إلى شيء واحد...).

### ثالثاً: هل يسعفنا ابن رشد في التشريع لتنوير عربي معاصر؟

لا شك أنّ موضوع "فصل المقال... " هو محاولة الشارح الأكبر البحث "عن حلّ وحدوي للتقابل بين الشريعة والحكمة، لا العمل على تكريسه والدفع به إلى حافة التضاد"<sup>12</sup>. لذلك، سعى ابن رشد إلى تقرير أنّ الحكمة والشريعة متفقتان على مستوى الماهية والجوهر، لذا كان لزاماً على فيلسوفنا أن يبرر مشروعية الفلسفة في الملة الإسلامية، حتى أضحي الدين عنده وسيلة من وسائل إضفاء صفة وجوب النظر في العالم وموجوداته... يقول أبو الوليد: "وبين أن هذا النحو من النظر الذي دعا إليه الشرع وحثّ عليه هو أتم أنواع النظر يأتّم أنواع القياس، وهو المسمى برهاناً"<sup>13</sup>.

<sup>8</sup> - المصباحي (محمد)، كتاب: "دلالات وإشكالات"، الناشر: عكاظ، الطبعة الأولى، 1988، ص 10

<sup>9</sup> - المرجع ذاته، ص 11

<sup>10</sup> - المرجع ذاته، ص 9

<sup>11</sup> - المرجع ذاته، ص 9

<sup>12</sup> - المصباحي (محمد)، كتاب: "تحولات في تاريخ الوجود والعقل، بحوث في الفلسفة الإسلامية"، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1995، ص 104

<sup>13</sup> - ابن رشد (أبو الوليد)، كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال"، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1969، ص 23



وهكذا صارت "دلالة" النظر في كتاب "فصل المقال..." تؤخذ بمعنيين متقابلين لنفس الاسم أو اللفظ. فالنظر الذي هو فعل من أفعال الفلسفة ليس "شبيهاً أكثر من النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع..."<sup>14</sup>.

والحاصل أنّ التأمل من حيث هو أمل ورغبة قصدية في معرفة الصانع والخالق هو ذاته ما يبحث عليه الشرع من تقليب الفكر في سائر الأشياء والكائنات، وهو المشترك المنسي في مراتب النظر بمعنى: التفلسف والتأمل والنظر. هذا الأخير الذي هو دلالة على الاعتبار والعبرة والعبور من المعلولات إلى العلة. ذلك ما رغب ابن رشد في التنبيه إليه.

كما رصد فيلسوف قرطبة في تأليفه لكتاب "فصل المقال..." بعض مرتكزات استراتيجية التأويل التي "تقوم على مبدأ التقابل، أعني معانيه حينما يكون تقابلاً ضدياً"<sup>15</sup>، بين ظاهر الشرع وباطنه. لهذا كان فعل التأويل يشتغل على نمطين؛ هما: الحقيقة والمجاز، حيث حددها ابن رشد في عبارته الشهيرة "إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية"<sup>16</sup>، بالرغم من أنّ أبا الوليد يقيد هذا النظر "التأويلي" بجملة شرائط سنتسم في الحفاظ على مقاصد الشرع ومقتضياته: اللغوية والمعرفية والتداولية، بمعنى أنّ ولوج بوابة التأويل؛ أي البرهان لا يكون إلا من قبل أهل الخاصة من الفلاسفة الذين يتخذون في تعقلهم للباطن الشرع (البرهان) موقع "الوسط العادل في الدلالة"، وهو الأمر الذي لا يتحصل لدى أهل الخطابة والجدل. يقول ابن رشد: "لهذا أجمع المسلمون على أنه ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها، ولا أن تخرج [عن] ظاهرها بالتأويل [المأول]..."<sup>17</sup>.

ومن الواضح أيضاً أنّ نقد ابن رشد لأفكار الغزالي يندرج في معرض تنبي بعض ألفاظ المترادفة أسماؤها والمتواطئة... إذ أنّ المقارنة بين العلم الإلهي والعلم الإنساني تحتاج إلى اعتبار أنّ العلم يقال بحقيقتين مختلفتين للاسم ذاته. يقول أبو الوليد بن رشد منتقداً فكرة الغزالي: "وذلك أنّ علمنا [بها] معلول للمعلوم به، فهو محدث بحدوثه ومتغير بتغيره، و علم الله سبحانه [بالوجود]، على مقابل هذا، فإنه علة للمعلوم الذي هو [الموجود]، فمن شبه العلمين أحدهما بالآخر، فقد جعل ذوات [المتقابلات] وخواصها واحدة، وذلك غاية الجهل"<sup>18</sup>. وبعبارة أدق، "فاسم العلم إذا قيل على العلم المحدث والعلم القديم، فهو مقول باشتراك الاسم المحض. كما [يقال] كثير

<sup>14</sup> - المرجع ذاته، ص 22

<sup>15</sup> - المصباحي (محمد)، كتاب: "تحولات في تاريخ الوجود والعقل، بحوث في الفلسفة الإسلامية"، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1995، ص 48

<sup>16</sup> - ابن رشد (أبو الوليد)، كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال"، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1969، ص 32

<sup>17</sup> - المرجع ذاته، ص 33

<sup>18</sup> - المرجع ذاته، ص 39



من الأسماء على المتقابلات مثل: الجبل، المقول على العظيم والصغير (...). لهذا ليس ها هنا حد [يشمل] العلمين جميعاً كما توهمه المتكلمون من أهل زماننا"<sup>19</sup> - [التشديد من عندنا].

ويتحصل من هذا، أنّ الاختلاف في قضايا العالم وقدمه وحدثه، وعلم الله بالجزئيات والكليات... هو اختلاف يرجعه فيلسوف قرطبة إلى اختيارات دلالية (الاشتراك في الاسم والتأويل والتشكيك...) بشكل كبير مما ينتج عنه بناء مذاهب فكرية وتيارات كلامية. يقول ابن رشد: "وأما مسألة قدم العالم أو حدثه، فإنّ الاختلاف فيها عندي بين المتكلمين من الأشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد [أن] يكون راجعاً للاختلاف في التسمية وبخاصة عند بعض القدماء"<sup>20</sup>.

محصلة هذا أنّ التباس الدلالة (الاسم) وتحولاتها في تاريخ الأفكار والفلسفات يسفر عنه نشوء اتجاهات عقديّة وكلامية ونظرية-عقلانية وغنوصية... تعمل على تكريس رؤيتها وتصوراتها في المشهد الثقافي العام.

ومن المؤكد أنّ تقريب مصائر الخطابات الفلسفية والفكرية (الدلالية) لا يبتعد عن الاشتغال بتيمة أو موضوعة (thématique) الدلالة ذاتها، باعتبارها منبع الالتباس والمخرج منه في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي يتجلى في معالجة معضلة الاختلاف المذهبي والفلسفي بين الفارابي وابن سينا والغزالي... في تفسير قدم العالم أو حدثه، أو في تأويل قضايا البعث والمعاد... إذ أنّ التغافل عن النظريات الدلالية المختلفة: (التقديم والتأخير، والنسبة إلى شيء واحد، والاشتراك في الاسم والتأويل...) في السياق الفلسفي العربي ينعكس على التشكلات الفكرية والمنظومات الفلسفية ومصيرها المذهبي.

كما أنّ اختيار ابن رشد استراتيجية التأويل كحل دلالي، بل مذهبي وفكري، للمعضلات السائدة في عصره، ذلك التأويل الذي خص الله به أهل البرهان (الفلاسفة) الذين يعملون على تعقل باطن الشرع؛ أي المتشابهات من الآيات القرآنية. يقول ابن رشد "ولهذا [يجب] أن لا تثبت التأويلات إلا في كتب البراهين، لأنها إذا كانت في كتب البراهين لم يصل إليها إلا من هو [من] أهل البرهان، [فأمّا] إذا أثبت في غير كتب البرهان، واستعمل فيها الشعرية والخطابية أو الجدلية، كما يصنع أبو حامد الغزالي [فحص] على الشرع وعلى الحكمة، وإن كان الرجل إنما قصد خيراً..."<sup>21</sup>.

وعلى هذا، فإنّ استراتيجية التأويل أو الدلالة المنفصلة هي محاولة الانتقال من نمط تفكير محدد إلى نمط آخر (الفصل بين التفكير في الوجود والتفكير في الشريعة) مع وجود متشاركات واتفاقات بينهما من جهة ما. على عكس التفسير الذي ما يفتأ يوسع من دائرة النص ذاته، كبحتنا عن مقولة الجوهر مثلاً في مقالات تفسير

<sup>19</sup> - المرجع ذاته، ص 39

<sup>20</sup> - المرجع ذاته، ص 40

<sup>21</sup> - المرجع ذاته، ص 52

ما بعد الطبيعة وفي كتاب المقولات وكتاب البرهان... ويتولد عن هذا أنّ التفسير غير التأويل لتحرك الأول ضمن نمط محدد، وانتقال الثاني من نمط إلى آخر من الحكمة إلى الشريعة أو العكس.

ويترتب على ذلك، أنّ قارئ الحداثة وتحولاتها المشهودة والراهنة لا يتردد في صياغة مفارقات واستشكالات تدقّ ناقوس الخطر على مقومات الفكر الرشدي العقلاني اليوم. وذلك على غرار ما طرحه الأستاذ محمد المصباحي في أكثر من مناسبة: "هل يسعنا ابن رشد في التشريع لحداثة مستقبلة؟"<sup>22</sup>.

لا جدال في أنّ حصر الشارح الأكبر مقولة التأويل في دائرة أهل البرهان دون غيرهم هو مجاف لشرط من شرائط التفلسف ألا، وهو: "الاستعمال الخاص للعقل" بلغة إيمانويل كانط (Kant)، كما أنّ الأمر مناف أيضاً لمقتضيات حقوق الإنسان والمواطنة في التعبير والمعرفة. وبالتالي، يكون ابن رشد مقوضاً لأهم مبادئ مبادئ الحداثة ألا، وهو: الاختلاف.

غير أنّ العودة إلى السياق التاريخي والسياسي لعصر الدولة الموحدية، يجعل الرجل (ابن رشد الحفيد) على صواب من حيث إنّ انتشار الفتن والانقسامات الفقهية وتأويلات المشبهة للشرع بدون قيد ولا شرط قد أفسح المجال أمام القاصي والداني للنظر في أمور العقيدة والشريعة.

ولعل هذا كان من بين الأسباب التي جعلت ابن رشد يقوم بحصر النظر البرهاني في باطن الشرع في أهل الفلاسفة. وعلّة ذلك، أنّ الأشعرية "تجدد كثيراً من الضروريات مثل ثبوت الأعراض وتأثير الأشياء بعضها في بعض، ووجود الأسباب الضرورية للمسببات..."<sup>23</sup>. فضلاً عن ذلك أنّ من "التزامات" أهل البرهان هو عدم إفشاء التأويلات؛ أي تفسير المتشابه من الآيات القرآنية الذي هو موضع التباس لدى العامة والجمهور.

وأما من وجهة نظرنا الراهنة، فإنّ أبا الوليد كان محقّقاً في حصر التأويل في دائرة أهل البرهان - نقول بلغة اليوم التتويبيين من العرب والمسلمين المعاصرين- لأنّ الدين في دنيا العرب والمسلمين قد أضحي مستغلاً من قبل الأصوليين المتطرفين والمفسرين المغرضين الذين لا شاغل لهم إلا زرع التجزئة والنزاعات بين السنّة والشيعية وبين القومية والإسلام... وبين العربي والأمازيغي، وبين المسلم والمسيحي... بغية تشتت الجهود العربية والإسلامية المشتركة.

<sup>22</sup>- المصباحي (محمد)، كتاب: "الوجه الآخر لحداثة ابن رشد"، الناشر: دار الطليعة، الطبعة الأولى 1998

\*- يقول د. المصباحي: "ومن الدلائل التي قدمت على حداثة ابن رشد دفاعه عن ضرورة التعدد والاختلاف في طرق فهم المتشابه من نصوص الشريعة بالقياس إلى اختلاف عقول الناس. لكن إذا علمنا أنّ أبا الوليد كان يسوي بين التأويل والبرهان، وأنه كان لا يسمح بهما إلا لأهلها، فإن الدعوة إلى الاختلاف تصبح لاغية (...). هذا علاوة على أنّ البرهان لا يسمح إلا بحقيقة واحدة لا مجال فيها للاختلاف أو الالتباس"، ص 30

<sup>23</sup>- ابن رشد (أبو الوليد)، كتاب: "فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال"، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، الطبعة الثالثة، دار المعارف، 1969، ص 63

ومن الطريف أن تكون كتب المتكلمين المتقدمين والمتأخرين تحمل دالة، مثل "إجماع العوام عن علم الكلام" لأبي حامد الغزالي أو كتاب: "نهاية الإقدام في علم الكلام" للشهرستاني، وكتاب: "الالتباس فيما بين أصحاب الظاهر والقياس" لابن حزم الأندلسي وغيرها من العناوين التي لها حمولة سياسية ومذهبية وثقافية؛ إذ أنّ التصريح بالتأويل يوقع "الناس من قبل ذلك في شأن وتباغض وحروب"<sup>24</sup>.

وليس من المعقول أن يفتح العلم على مشرعيه باسم الحداثة والتنوير، كي يتخبط فيه كلّ شرائح الأمة فيما يعلمون وما لا يعلمون، وذلك للحفاظ على وحدتنا الوطنية والقومية والدينية وتماسها. لذلك كان الإجماع وسيلة من وسائل الاجتهاد الفقهي والشرعي، وكان الاختلاف بين أهل النظر والبرهان من المتفلسفة أداة من أدوات التفكير الفلسفي العربي من دون انقطاع النظر عن العمل أو العقل النظري والعقل العملي (الشرعية/السياسة).

ويتولد من هذا، أنّ دفاع ابن رشد عن فكرة وحدة الحقيقة الدينية وحمايتها داخل الأمة هو دفاع مشروع وربما غير منافع لمتعضيات الحداثة ومساراتها الراهنة، لأنّ طبائع الناس من الشرائط الذاتية التي ينبغي على العالم أو المتفلسف أن يستحضرها وهو يخوض في ما يخوض فيه من أفكار وفلسفات وتصورات... وكان الأمر يتعلق بالفعل: **بنظرية "الاستنزام التخاطبي"**. يقول ابن رشد: "وكان الناس كلهم ليس في طباعهم أن يقبلوا البراهين، ولا الأقاويل الجدلية فضلاً عن البرهانية، مع ما في [تعلم] الأقاويل والبراهين من العسر، والحاجة في ذلك إلى طول الزمان، لمن هو أهل لتعلمها..."<sup>25</sup>. ومن ثمة كانت طرائق التصديق تختلف من الخطابية والجدلية والبرهانية.

وبهذا، فإنّ كتاب "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشرعية من الاتصال" لأبي الوليد بن رشد، قد استثمر استراتيجية التأويل والمقول بالاشتراك في الاسم دون غيرهما من الألفاظ المعلومة: الاسم المشكك والاسم المقول بتقديم وتأخير والاسم المقول بالنسبة إلى شيء واحد أو التناسب، وهذا مرده إلى أنّ أبا الوليد يخرط في -"فصل المقال..."- علم الإلهيات الذي يحتاج إلى المشترك في الاسم والتأويل (التضاد) أكثر من حاجته إلى "النظريات" التشكيكية والنسبية... وهذا لا يعني على الإطلاق أنّ قاضي القضاة قد ابتعد عن **نظرية التشكيك**، باعتبارها نظرية تتأسس على الوحدة والاختلاف أو بالأحرى في منأى عن مركزية عليّة (الجوهر والمقولات العرضية). يقول محمد المصباحي في هذا المعرض: "فالموجود مثلاً يطلق على عشرة معان، والجوهر على أربعة معان والمبدأ على أربعة كذلك والمتقابلات على أربعة (...)"، هذا التعدد الدلالي لا يؤدي

<sup>24</sup> - المرجع ذاته، ص 63

<sup>25</sup> - المرجع ذاته، ص 56 و55

إلى ذلك الاختلاف الذي يصل إلى حدّ التعارض بين دلالاتها، كما هو الحال في الأسماء المقولة باشتراك، بل إنه مربوط بعدة عوامل تضبط الاختلاف الدلالي كي لا ينقلب إلى التقابل.<sup>26</sup>

ويتحصل من جميع ما سبق، أنّ استراتيجية التأويل، في "فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" تروم إلى النظر في نمطين فكريين مغايرين؛ هما: التفكير في الحكمة (الوجود) والتفكير في الشريعة (النص)، مما يستلزم تصريف خلفيات نظرية وفكرية تتمثل في ترسيخ معالم "الدلالة المنفصلة" وآلياتها... متخطية مسلك ردّ الفلسفة إلى الشريعة، أو الشريعة إلى الفلسفة، ومسلك المقابلة في جعل إحداها أصل (الشريعة) والآخر فرع (الفلسفة)، أو اعتبارهما أصليين متضاربين، نحو تأسيس الرؤية الدلالية-الإشكالية من حيث هي شرط من شرائط التفلسف الرشدي.

<sup>26</sup>- المصباحي (محمد)، كتاب: "تحولات في تاريخ الوجود والعقل"، بحوث في الفلسفة الإسلامية"، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1995، ص 164



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com